فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد ٢٣٨، اكتوبر ٢٠٠٢، شعبان/ رمضان ١٤٢٣ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

اهم القضايا لمقاومة المشروع التخريبي
وقف التجنيس واعادة الدستور ومحاكمة المعذبين

بعد نجاح المعارضة في استعراض قوتها الشعبية خلال انتخابات مجلس الملك الشهر الماضي اصبحت الحكومة امام خيارين: فاما الانصياع للارادة الشعبية المطالبة باعادة العمل بدستور ١٩٧٣ او الاستعداد لجولات جديدة من الكر والفر مع المعارضة داخل البحرين وخارجها. ولا نعني بذلك المعنى الحرفي للمواجهات التي تتسم بالعنف، بل ان الباب الآن اصبح مفتوحا امام قوى المعارضة للولوج مجددا في معترك الصراع السياسي بهدف اجبار العائلة الحاكمة على احترام دستور البلاد والتخلي عن سياسة التذاكي والاستغباء ازاء شعب البحرين. يأتي ذلك بعد عامين من الامل والتطلع لحياة آمنة مستقرة يقام فيها حكم القانون ويعطى للشعب نصيبه من الشراكة السياسية. اما وقد تخلت العائلة الحاكمة عن التزاماتها التي قطعتها على نفسها قبيل الاستفتاء على الميثاق الوطني وأصرّت على تكريس صيغة معدلة لمجلس الشورى المقبور الذي رفضه الشعب طيلة حياته التي امتدت قرابة الاعوام العشرة، فقد اصبحت المعارضة في حل من التزاماتها السابقة، وأصبحت في مواجهة سياسية مباشرة مع الحكم، وهو تحول خطير في العلاقة. فبرغم الاحتجاجات الواسعة ضد الغاء دستور البلاد وفرض دستور جديد من قبل الملك، فقد أصرّت العائلة الحاكمة على تحدي الارادة الشعبية واجراء انتخابات لنصف اعضاء مجلس الشورى تحت مسمى «المجلس النيابي»، ولم تدخل في اي حوار ذي معنى مع المعارضة او الرموز السياسية والدينية. وأعادت بذلك عقارب الساعة الى الوراء، وبالتحديد الى ما قبل الانسحاب البريطاني في ١٩٧١.

المعارضة خاضت معارك ضارية مع العائلة الحاكمة خلال الشهور التي أعقبت الغاء الدستور في ١٤ فبراير الماضي، فأقامت الندوات الشعبية لمناقشة الانهيار الدستوري في البلاد، وكتبت المقالات التي نشرت في الاعلام الاجنبي او المواقع الالكترونية، وبعثت الرسائل الى الملك لتطالبه بالالتزام بوعد الشرف الذي قطعه على نفسه. ولكي تعطيه فرصة مناسبة تحفظ ماء الوجه، اقترحت عليه تأجيل تعيين مجلس الشورى ستة شهور يتم خلالها عرض التعديلات الدستورية التي يريدها الملك على المجلس المنتخب. هذه الطلبات والاقتراحات قوبلت جميعا بالرفض. وصدرت الاوامر الى وسائل الاعلام الرسمية بعدم نشر اي من الآراء المعارضة للمشروع الخليفي. ولم تكتف بذلك، بل عمدت لغلق مواقع الصفحات الالكترونية على الانترنت لتمنع انتشار الكلمة المعارضة. ومع ذلك فعندما حانت ساعة الصفر، كان هناك شبه اجماع على مقاطعة الانتخابات للمجلس الصوري. فكانت النتيجة ان القوى التي رفعت لواء المعارضة على مدى العقود الثلاثة الماضية عادت الى مواقعها مجددا بكامل قواها وجماهيرها، ولم تقبل بمسايرة المشروع الخليفي سوى القوى التي كانت في السابق مسايرة له. فما الذي تغيّر؟ ما أثر المشروع الاصلاحي الذي تم الترويج له وكأنه يهدف لاحلال ديمقراطية ويستمنستر في ارض اوال؟ الامر المؤكد ان الوضع عاد مجددا الى المربّع الاول بفرق واحد، وهو عدم وجود سجناء سياسيين في الوقت الحاضر.

الفريقان يقفان اليوم في مواجهة مباشرة وفي وضع سياسي متوتر. فالملك يشعر بفشل مشروعه بعد ان قاطعه اغلب الشعب، ويتدبر سياساته المستقبلية تجاه هذه المعارضة التي احرجته امام العالم، واظهرته بشعبية لا تفوق شعبية والده وعمه خلال الحقبة السوداء. اما المعارضة فحائرة في امرها بعد ان شعرت بالخديعة من جانب الحكم وتراجعه عن الوعود التي قدمها باحترام دستور البلاد الشرعي وحاكميته على الميثاق وعدم اعطاء مجلس الشورى المعيّن صلاحيات تشريعية. لقد عادت عقارب الساعة الى الوراء، واتضح انها وضعت ثقتها في مكان غير مناسب واشخاص لا يستحقونها. هذا الموقف يتسم بقدر من التوتر المتوقع تصاعده في الفترة المقبلة، خصوصا اذا قررت مواصلة الكفاح السلمي على كافة الاصعدة، وعمدت لفتح الملفات التي حرص الحكم على ابقائها مغلقة الى الابد. الحكم يعلم ان فتح ملف التعذيب مثلا سوف يكون بمثابة عرض الحقبة السوداء برجالاتها، وان ذلك سوف يكون محاكمة للنظام كله، ولا يستطيع الحكم منع ذلك الا باعلان حالة الطوارىء واعتقال دعاة الديمقراطية وحقوق الانسان، والانسحاب من معاهدة التعذيب التي وقعتها الحكومة مجبرة قبل اربعة اعوام. وهذا يعني تراجعا اخطر مما حدث في ٧٥ لانه انسحاب من التزام دولي امام العالم، وتراجع علني عن الاصلاح. ولذلك فالموقع استمرار حالة جمود الموقف واستمرار التوازن القلق بين الجانبين.

فاذا أصرّت الحكومة على انتهاك دستور البلاد الشرعي وتطبيق دستور الملك، فانها سوف تعرّض البلاد الى مشاكل سياسية وامنية كثيرة، لان الشعب الذي ناضل ربع قرن وقدّم الشهداء والتضحيات الكبيرة لا يمكن ان يقبل بدستور وضعه الملك ليناسب مقاساته الشخصية بدون ان يكون للشعب اي دور في صياغة بنوده. والموقف الشعبي اكدته المقاطعة الواسعة التي لم يكن احد يتوقع حدوثها بهذا الحجم. وبالتالي فسوف يستمر النضال الشعبي عبر الوسائل السلمية المتاحة، وهي قليلة جدا. في هذه الاثناء يتوقع ان تتحرك الحكومة على اكثر من صعيد. فهي سوف تستمر في سياسة تغيير التركيبة السكانية بأقصى سرعة، وذلك بمنح الجنسية البحرينية للاجانب من سعوديين وسوريين واردنيين وباكستانيين، وذلك في غياب اية رقابة شعبية على تصرفاتها تلك. ولن يستطيع الاعضاء المنتخبون بمجلس الشورى ممارسة اية رقابة حقيقية على ما تقوم به الحكومة لانها هي التي تحدد جدول اعمالهم. وفيما تستمر سياسة التجنيس، سوف تعمد الحكومة لتوسيع ممارسة سياسة المكرمات لاسكات الناس والهائهم عن الدستور والتجنيس. ولديها ابواق دعائية كبيرة قادرة على قلب الحقائق والتعتيم على ما يجري. وفي الوقت نفسه سوف تستمر الحكومة في اتصالاتها مع الجهات السياسية والحقوقية الدولية لاسكاتها ومنعها من اصدار ما يؤثر على سمعة العائلة الخليفية في المجتمع الدولي. هذه السياسة الطويلة الامد من شأنها ان تحقق بعض النتائج اذا نجحت الحكومة في تقييد المعارضة ومنعها من الانطلاق في اعمال معارضة واسعة ومؤثرة بحجة الحفاظ على الامن. هذا في الوقت الذي سوف تصوغ فيه قوانين قمعية جديدة تحت قبة مجلس الشورى خصوصا ان اعضاء المجلس المنتخب هامشيون جدا وأقل خبرة وتجربة من اعضاء المجلس المعيّن.

البحرين تقف اليوم على مفترق طرق خطير. وعلى المعارضة ان تعي ان الوقت ليس لصالحها لان سياسة التجنيس مستمرة وسوف تقلب الموازين اذا استطاعت الحكومة تجنيس الاعداد التي تريدها بدون ان تعترض المعارضة عمليا على ذلك. هذا في الوقت الذي توسّعت فيه الحكومة في بناء المستوطنات لهؤلاء الاجانب، وكثفت توزيع الجنسية البحرينية على هذه الجيوش الجرارة. على المعارضة ان تدرك ان الحكومة قد تعود لاستعمال لغة التغيير والاصلاح والديمقراطية مجددا ولكن بعد فوات الاوان، اي بعد اكتمال مشروع التجنيس وتحقيق التغيير السكاني وفق الخطط الحكومية. لذلك يتطلب الوضع استيعابا لهذه الحقائق والسيناريوهات، والعمل وفق مستلزماتها. ويمكن اعتبار ان اهم القضايا التي تتطلب اهتماما خاص وعملا ديناميكيا قويا هي وقف التجنيس فورا، اعادة العمل بالدستور وفتح ملفات التعذيب. هذه هي القضايا الاساسية التي تستطيع المعارضة التحرك بشأنها لوقف مشروع التخريب الخليفي. وبدون ذلك سيكون العمل محصورا بدائرة مفرغة بدون جدوى.

بيان الجمعيات السياسية الاربع حول المقاطعة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد سبق للجمعيات السياسية الاربع (الوفاق الوطني الاسلامية، والتجمع القومي الديمقراطي والعمل الاسلامي والعمل الوطني الديمقراطي) أن عبرت عن رؤيتها حول الدستور الجديد في العديد من المناسبات وأوصلت وجهة نظرها للقيادة السياسية، وقد اتخذت هذه الجمعيات موقف المقاطعة من منطلق الحرص على انجاح المشروع الاصلاحي الذي جاءت التعديلات الدستورية متجاوزة ما نص عليه دستور ١٩٧٣ وميثاق العمل الوطني، وآليات التعديل، وكانت حريصة كل الحرص أن تأتي الاصلاحات منسجمة ومتفقة مع تطوير المشاركة الشعبية ومبدأ الفصل بين السلطات وحصر السلطات التشريعية في المجلس المنتخب وان يكون للمجلس المعين دوره في ابداء المشورة وتقديم الخبرة. وبمناسبة قرب يوم الانتخابات ، فإنها تؤكد على التالي:

١ ـ تمسك الجمعيات السياسية الاربع بالخيار الديمقراطي السلمي وحقنا في الدفاع عن حقوقنا الدستورية بمختلف الاساليب السلمية، وهي تثمن ما ورد في خطاب صاحب العظمة يوم الاثنين المنصرم، من تأكيده على الحق الذي لا جدال فيه للمواطن بالمشاركة او المقاطعة للانتخابات النيابية.. كحلقة اساسية من تمسكنا بالمشروع الاصلاحي الذي يقوده صاحب العظمة..

٢ ـ تؤكد الجمعيات السياسية الاربع رفضها لكل اشكال الضغط على المواطنين، من أي جهة كانت، وقد دأبت هذه الجمعيات على دعوة اعضائها وجماهيرها الى ترجمة مثل هذا الموقف في كل المواقع، للتأكيد بأن الخيار السلمي للمعارضة هو خيار استراتيجي، ولذا فاننا نهيب بكل الداعمين لموقفنا بعدم التجمهر خلال اليومين القادمين، وعدم القيام بأي عمل يمكن ان يعكر الامن والاستقرار، او تستفيد منه القوى المعادية لمسيرة الاصلاح السياسي، داعين السلطات المسؤولة الى عدم ممارسة أي ضغط على كافة المواطنين، مدنيين أوعسكريين، للتعبير عن موقفهم بالمشاركة او المقاطعة، والتخلي عن كافة أساليب الضغط كختم الجواز او اعطاء الشهادات التقديرية للمشاركين او العقوبات بحق العسكريين اذا لم يتمكنوا من الادلاء من المشاركة، والاقلاع عن اساليب الضغط والحرمان الاعلامي واغلاق المواقع الالكترونية وتوزيع الاشاعات الكاذبة، وتوفير الاجواء الديمقراطية لعملية الانتخاب.

٣ ـ كما عبرنا عن احترامنا لموقف كل الاخوة المنتمين الى الجمعيات السياسية الاخرى او المستقلين الذين نزلوا في الانتخابات، ورفضنا لكل اشكال التخريب للملصقات والصور والدعاية الانتخابية للمشاركين والمقاطعين، وتمسكنا بحقهم في الدعاية لبرامجهم وشخوصهم، مؤكدين في الوقت ذاته على حقنا في الدعاية لموقفنا السياسي.

اننا نعمل على تأصيل ممارسة ديمقراطية وسط شعبنا، ويتوجب على السلطة الالتزام بالحياد في الحملات الانتخابية وعدم الضغط على القوى السياسية، ونقف الى جانب صاحب العظمة في قوله بأننا في سفينة واحدة، سنعمل للابحار بها جميعاً الى الامام لتحقيق المزيد من التقدم لشعبنا ووطننا ، مؤكدين على ضرورة الحوار الايجابي والبناء في كل الاوقات .. للوصول الى قواسم مشتركة، تستند على الحفاظ على المكتسبات التي حققها شعبنا، وتطوير هذه المكتسبات لتحقيق الغد الافضل في ظل نظام ملكي دستوري على غرار الديمقراطيات العريقة.

ان تمسكنا بسلمية المعارضة ورفضنا لكل اشكال العنف يعززمصداقية تمسكنا بالاصلاح، والديمقراطية كخيار لا رجعة عنه.

موقفك ـ يا أخي المواطن ـ سيحدد مستقبل الديمقراطية في هذا البلد.

٢٢ اكتوبر ٢٠٠٢

جمعية الوفاق الوطني الاسلامية،
جمعية العمل الوطني الديمقراطي
جمعية العمل الاسلامي،
جمعية التجمع القومي الديمقراطي

اعتذار عن إلغاء ندوة

في ظل سياسات القمع ومحاصرة حرية التعبير منعت الحكومة عقد ندوة لمناقشة المخالفات الدستورية التي ارتكبها النظام. وتسبب المنع في حرج كبير للمنظمين فاصدروا البيان التالي: ويعكس منع الندوة بالاضافة الى اجراءات اخرى مثل حجب المواقع الالكترونية طبيعة العقلية التي تحكم البلاد باسم الاصلاح والديمقراطية. وادا قررت المعارضة تصعيد فعالياتها السلمية ضد نظام الاستبداد المقنن فمن المتوقع توسع الممارسات القمعية. وسوف تتضح الصورة بشكل اوضح عندما تخدج مسيرات سلمية تندد بالاجراءات غير الدستورية وحماية مرتكبي جرائم التعذيب خلال الحقبة السوداء.، وم،اجهة جريمة الابادة الثقافية لشعب البحرين.

تتقدم اللجنة الثقافية بالنادي ببالغ أسفها لحضوركم الكريم الذي نثمنه غالياً ونعتذر عن إلغاء ندوة اليوم (٢٠٠٢/١٠/٩) ونكرر اعتذارنا عن إلغاء ندوة يوم الاثنين ٢٠٠٢/١٠/٧ التي كانت بعنوان "دور المعلومة في الانتخابات النيابية" للدكتور جاسم العجمي والأستاذ إبراهيم جمعان والمحامي عيسى إبراهيم. وذلك لسبب ممانعة المؤسسة العامة للشباب والرياضة المبنية على التعقيدات الإجرائية ومتطلبات المرحلة السياسية من وجهة نظرهم.

وعليه فقد قررت اللجنة الثقافية تعليق باقي برنامجها الثقافي لشهر أكتوبر لتدارس الأمر مع إدارة النادي والمسئولين في المؤسسة العامة للشباب والرياضة لنتبين مواطئ أقدامنا، ولنتبين مدى تطبيق حرية الرأي والنشر المنصوص عليها في الدستور والميثاق ومدى إمكانية تحقيق أهداف اللجنة المتلخصة في مبدأ التنوع الثقافي والابتعاد عن التعصب لبسط الأفكار المتفاعلة في المجتمع وترجمة ان الثقافة والمعرفة هي زاد المجتمع.

نكرر الاعتذار ونشد على أيدي المعطائين في الوطن.

المعارضة تستعرض قوتها في نادي العروبة

عقدت بنادي العروبة ندوة جماهيرية حاشدة قبل يومين من الانتخابات شارك فيها كل من: رسول الجشي, الشيخ محمد علي المحفوظ، عبد الرحمن النعيمي,الشيخ على سلمان ممثلين عن الجمعيات الاربع المقاطعة. و قدر عدد الحضور بـ ٥٥ الفا، حسب احصاء اللجنة المنظمة , وهناك رقم آخر أيضا من اعدا اللجنة يقول انه ٧٥ الفا وتم كتابة الرقم على شاشة العرض في الندوه وزاد عدد المتابعين عبر الانترنت على ٣ آلاف شخص.

بدأ في التحدث رسول الجشي وتلاه الشيخ المحفوظ الذي بدأ مهنئا بمناسبة مولد الامام المهدي المنتظر، والتبريك بميلاد معارضة واعية مسؤولة في البحرين. اما النعيمي فقد تخلل كلمته التصفيق عدة مرات حيث كانت عباراته قوية ونبرته حادة بدأت عندما قال : منذ قدومنا وقفنا بدون تملق وبدون قبول هبات من أي مسؤول داعمين المشروع الاصلاحي وتكرر التصفيق عدة مرات وطلب منه اعادة بعض العبارات.

الحضور بلغ أوجه عندما بدأ الشيخ علي سلمان كلمته حيث ذكرت اللجنة المنظمة عبر العريف ان الرقم تجاوز ٤٠ ألفا، كما قام رجال المرور باغلاق الطرق المؤدية للنادي. بدأ الشيخ قائلا ان وجودنا هنا بعيد عن الانفعال بل عقلائي عقلاني. وقال مخاطبا الحكومه: ان الحضور بهذا العدد الضخم رغم ان الاعلان عن الندوة كان فقط قبل أيام قليلة ولم نوفر مواصلات ولن نختم لأحد على جوازه ليثبت حضوره ولن نعطي شهادة تقدير لأحد على مشاركته بالحضور، وقال ان مهرجان الوفاء صرف عليه مليون دينار بدون جدوى.

ثم بدأ بقراءة قرار القيادة العامة لقوة دفاع البحرين متطرقا للفقرة (هـ) وهي: على قادة الوحدات التأكد من مشاركة افراد عائلاتهم في الانتخابات وموافاتنا بها بعد الانهاء من الانتخابات. وقال قبل أن يبدأ ان من ضمن الرسائل التي بعثت من قبل لجنة الانتخابات للبيوت أن رسالة بعثت لبيت الشهيد حسن أو علي طاهر وجاء فيها اسمه بالرغم انه استشهد ابان الحداث في ٩٦. وقال الشيخ عندما تحدث عن الفساد المالي والاداري ان اول الغيث عادل فليفل.

× في الختام اجاب الشيخ على سؤال عن برنامجه يوم الخميس فقال سأزور قبور الشهداء أولا ثم أذهب للجمعية و لوجود موعد ثم اذهب الى بيتي.

حضر الندوة كثير من المراسلين والصحفيين العرب والاجانب حتى انه تم ترجمة بعض الكلمات لهم خصوصا عن ارقام الحضور وبعدها تم الجلوس معهم جلسة مغلقة بعد ختام المهرجان الضخم. العريف طلب من بعض الحضور التبرع بمكان لحضور الصحفيين والمراسلين بعد ان غص المكان بالناس.

جمعية المحامين البريطانية تدعو لدستور ٧٣

أصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية هذا اليوم البيان التالي حول الوضع الدستوري في البحرين:

لقد تابعت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية التطورات السياسية في البحرين على مدى السنوات القليلة الماضية. واهتمت بشكل خاص بالدستور الجديد الذي طرحه الملك على الشعب في فبراير الماضي. وفي الوقت الذي ترحب فيه اللجنة بالتغيرات الايجابية في البحرين مثل اطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة والسماح بعودة المنفيين، فانها تنظر بعين القلق للتغييرات الدستورية التي طرحت بدون موافقة الشعب. وقد استلمت اللجنة رأيا قانونيا حول المزايا المقارنة لدستور البحرين للعام ١٩٧٣، الميثاق الوطني ودستور ٢٠٠٢، تم اعداده من قبل محامين اكفاء.

ان اللجنة تعتبر هذا الرأي من اهم وأثمن مساهمة لترويج وحماية حكم القانون والديمقراطية في البحرين. وهو دليل لا يمكن الاستغناء عنه لاي شخص يسعى لمعرفة تبعات واهمية التغيرات الدستورية. ونأمل ان يعير الملك اهتماما مناسبا بهذا القلق القانوني والاقتراحات باعادة دستور ١٩٧٣.

لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية
٢٣ اكتوبر ٢٠٠٢

مشوار الألف ميل لا يبدأ بحفرة !

بقلم / عمران سلمان

يقال في الأمثال إن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة. وقد طور البعض عندنا في البحرين هذا المثل ليصبح أن مشوار الديمقراطية يبدأ بخطوة المجلس المنتخب والمجلس المعين. ولكن لماذا يجب التسليم بهذا الطرح؟ حتى الآن لم يشرح أحد بصورة وافية ومقنعة أهمية وجود المجلس المعين. أغلب الشروح تدور حول وجود أخطاء وانحرافات في تجربة المجلس الوطني في ١٩٧٣، والتي قيل إن المجلس الحالي صمم لتفاديها.

ولكن حتى على افتراض توافر الوجاهة في مثل هذا القول، فإن الحل بالتعيين يبقى فاقدا لأي تبرير. لأن أخطاء المرحلة السابقة موجودة على جانبي الحكومة والمعارضة، والتوجه لضمان عدم تكرارها ينبغي أن ينطلق من إجراءات متوازية. وهو ما لم يحدث حتى الآن.

والحال أن حجة التدرج هذه حجة زائفة، لا تصمد لأي نقاش جدي. أما فكرة الألف ميل فهي مضحكة ومضللة في الوقت نفسه. والذين يقولون بها لا يقصدون بالطبع أن يفهمونا بأن الديمقراطية وجدت في الدنيا فقط منذ عامين.

فالعالم لا يبحث اليوم في أفكار جان جاك روسو أو جون لوك أو غيرهم من فلاسفة ومفكري عصر التنوير، لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان أو إنهاء مظاهر التمييز بين البشر أو مكافحة التعذيب وهضم حقوق المرأة. فعوضا عن وجود ديمقراطيات راسخة، هناك عدد كبير من المواثيق والاتفاقات الدولية التي تعالج مثل هذه الانتهاكات.

بمعنى أن أي ديمقراطية ناشئة وأي حكم سياسي جديد، كي يكتسب الاحترام والمصداقية ينبغي أن يلبي المعايير الدولية. أي لا بد أن يتطابق مع المواثيق والاتفاقات والعهود ذات الصلة التي تبنتها الأمم المتحدة. وهذه كل لا يتجزأ. وتثبت التجربة أنه لا يوجد ما يمنع من تطبيقها في أي مكان في العالم، لأنها مصممة لتناسب وتحمي حقوق جميع البشر.

ورغم أن بعض الدول تتذرع بالخصوصيات الثقافية أو الحضارية للتهرب من التنفيذ،

إلا أن الواقع يكشف عن أسباب تعود في مجملها إلى الرغبة في الاستئثار بالثروة والسلطة والتمسك بأوضاع اجتماعية وسياسية معينة.

إن من الأهمية بمكان بالنسبة لأي شعب أو جماعة بشرية تأصيل فكرة المعاهدات الدولية والتمسك بها كحد أدنى لأي ممارسة سياسية، وعدم القبول بما دون ذلك. فالأمم المتحدة أعطت هذا الحق لجميع المواطنين في الدول الأعضاء فيها، وتركت لهم حرية ممارسته. وبالتالي عليهم ابتكار الأفكار والوسائل التي تكفل لهم ذلك.

ونعود إلى قصة التدرج ومشوار الألف ميل لنقول إن حقوق المواطنين ومصائرهم لا يمكن أن تعالج بالتقسيط أو بنظام الجرعة، فإما أن تكون هناك حقوق أو لا تكون، وإما يكون هناك قانون أو لا يكون. والقائلين بفكرة التدرج يسيئون أصلا لأنفسهم وإلى الناس، لأنهم يتعاملون كما لو أنهم أنصاف بشر يستحقون أنصاف قوانين وأنصاف حقوق ومجلس معين ومجلس منتخب .. الخ.

ومن الأمور الذي غدت بديهية (في العالم كله باستثناء منطقتنا للأسف) أن التحول للديمقراطية بمضامينها الإنسانية وافقها الحضاري العام،لم تعد قضية محلية بالنسبة إلى أي مجتمع، وإنما اكتسبت بعدا عالميا، أصبحت معها قيمة المواطن ومصداقية الحكومة على المحك.

فهل يعقل والحالة هذه أن يتجادل الناس هنا حول أبجديات حسمتها حتى أكثر شعوب الدنيا تأخرا في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. إلا إذا كان هناك من ينظر إلى البحرينيين باعتبارهم متهمين حتى تثبت براءتهم وحسن نواياهم، أو متخلفين حتى يثبتوا تحضرهم!

الاحتفال بالذكرى الثامنة والاربعين لنأسيس هيئة الاتحاد الوطني

انعقد في مدينة السنابس في المحافظة الشمالية من البحرين في اليوم العاشر من اكتوبر ٢٠٠٢ (الرابع من شعبان ١٤٢٣ هـ)، المهرجان الشعبي الأول الذي دعت اليه الجمعيات السياسية إحياءً للذكرى الثامنة والاربعين لتأسيس هيئة الاتحاد الوطني التي عبرت عن أوسع تحالف شعبي وطني شهدته بلادنا في القرن الماضي، رفع المطالب الوطنية والديمقراطية العادلة التي قدم شعب البحرين الكثير من التضحيات من أجل تحقيقها. وقد حضرته جماهير غفيرة من مختلف محافظات البحرين.

وعبّرت الجمعيات السياسية عن اعتزازها وتقديرها وتخليدها للتضحيات الكبيرة التي قدمها كل الشعب في الخمسينيات من القرن المنصرم، والتي اسهمت في تعميق الوحدة الوطنية وقبرت المخططات الاستعمارية في تمزيق الشعب عبر سياسة فرق تسد البريطانية، تلك الجهود الكبيرة التي شكلت منارة لكل الوطنيين من مختلف الاتجاهات

السياسية للتمسك بالوحدة الوطنية ونبذ التمييز الطائفي والتأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات لكل أبناء البحرين. كما عبرت عن اعتزازها وتخليدها لكل الرموز

الوطنية الكبيرة التي قدمت الكثير من التضحيات وعانت من المنافي والسجون وفي مقدمتهم قادة هيئة الاتحاد الوطني المغفور لهم: عبدالرحمن الباكر والسيد علي كمال الدين وعبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات ومحسن التاجر وابراهيم موسى وعبدالله ابو ذيب، والاستاذ ابراهيم فخرو أمد الله في عمره ومتعه بالصحة والسلامة.. وغيرهم من الابطال الذين سيخلدهم شعبنا وسيبقون نبراساً يضيئون طريق الوحدة

الوطنية والتمسك بالمبادئ والمدافعين عن المصالح الحقيقية لشعبنا.

وأكد الجميع بأن شعبنا قد وقف الى جانب المطالب العادلة التي رفعتها هيئة الاتحاد الوطني والتي أكدت على حق الشعب في المشاركة في صنع القرار السياسي عبر مجلس تشريعي منتخب له كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية، وبدستور يتوافق عليه الشعب في هيئة تأسيسية منتخبة، وبحق شعبنا في اقامة منظماته السياسية، وعمالنا في اقامة نقابات واتحادات عمالية.. وطالبت الهيئة بطرد المستشار البريطاني الذي لعب أخطر الادوار، وبضرورة مشاركة الشعب في مجالس منتخبة للبلديات وبضرورة تخليص أجهزة الامن من العناصر الاجنبية وحق وواجب ابناء البلاد في الدفاع عن الوطن في اجهزة الامن والدفاع وأن تكون الاولوية لهم في العمل على العمالة الاجنبية، هذه القضايا التي لا تزال تسحب نفسها في الكثير من المواقع للوقت الحاضر.

وأجمع الخطباء على أهمية الوحدة الوطنية ونبذ كل سياسات التمييز بين المواطنين عبر العمل المشترك بين هذه الجمعيات السياسية وكافة الشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني، حيث ان الوحدة الوطنية هي سلاح الشعب لتحقيق المزيد من المكاسب في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة.

وفي هذه المناسبة الوطنية المجيدة، وتخليداً لكل التضحيات التي قدمها الشعب، وللشهداء ولقوافل المعتقلين والمبعدين ... الذين يرون اليوم نتائج تضحياتهم في المكاسب التي تحققت في هذا العهد، أكد جميع الخطباء على الثوابت والمطالب الوطنية المشتركة التالية:

١ ـ ان جوهر الاصلاح السياسي يستند على المساواة بين المواطنين.. لذا فإننا واثقون بأن القيادة السياسية ستعمل جهدها على الالغاء القانوني والفعلي لكل اشكال التمييز الطائفي والقبلي والعرقي بين المواطنين، وستفتح مجالات العمل لجميع المواطنين في كافة الوزارات ومرافق العمل، وسيكون المواطنون متساوين في الدوائر الانتخابية.

٢ ـ اننا نطالب القيادة السياسية بالوقوف امام سياسة التجنيس العشوائية التي لقيت معارضة شديدة من قبل كل المواطنين بمختلف اتجاهاتهم وطوائفهم.. حيث انها تثير

الشكوك في النوايا الكامنة وراءها.. كما أنها تضاعف المصاعب امام المواطنين في كل قطاعات العمل والخدمات التي تقدمها لهم الدولة.

٣ ـ ان الفساد الذي تشكو منه البلاد.. والذي كشفت عنه اللجنة التي كلفها صاحب العظمة .. تتطلب تقديم كل رموز الفساد الى المحاكمة.. ولا يجب التستر عليهم.. أو تكريمهم .. أو طي ملفاتهم مع الحياة البرلمانية القادمة.

٤ ـ لقد أثارت الانتخابات النيابية على ضوء الدستور الجديد الكثير من الاشكاليات القانونية والسياسية، كما أثارت البلبلة في صفوف المواطنين والجمعيات السياسية، بين مقاطع ومشارك. وهي بذلك أثرت سلباً على المشروع الإصلاحي. إن هذا يطرح بإلحاح أهمية الحوار الديمقراطي البناء بين الحكم وممثلي الجمعيات السياسية والقوى

الفاعلة في المجتمع بما يحقق وحدة الرؤيا لمستقبل البلاد السياسي.

وبالرغم من كونها مناسبة وطنية محلية، فإننا ، جميعاً، نعرب عن وقوفنا الى جانب اخوتنا في فلسطين في نضالهم البطولي لتحرير وطنهم وتصديهم اليومي لقوات الاحتلال الصهيوني، ونطالب كل الحكومات والشعوب العربية والاسلامية بتقديم كل الدعم والاسناد المادي والمعنوي المستمر لشعب فلسطين حتى يحقق النصر على الصهاينة، أعد اء

الامة .

ونشجب سياسات الولايات المتحدة وقرار الكونغرس ومجلس الشيوخ وانصياع الادارة الاميركية لرغبات اللوبي الصهيوني في اعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني، ونؤيد

قرار المجلس التشريعي الفلسطيني في اعتبار القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين.

ونعرب عن وقوفنا الى جانب العراق الشقيق ورفضنا للتهديدات الاميركية البريطانية بالاعتداء عليه.. ونطالب كل دول المنطقة بعدم تقديم أية تسهيلات عسكرية للقوات

الاميركية والبريطانية لشن العدوان العسكري على العراق من اراضيها.

عاشت الذكرى الثامنة والاربعون لهيئة الاتحاد الوطني.

المجد والخلود للشهداء الابرار.

مهرجان الوفاء الاول

العاشر من اكتوبر ٢٠٠٢

الموافق الرابع من شعبان ١٤٢٣

دستور المملكة أم المادة (٢٥) ؟!

بقلم: نادر الملاح

غريب ما نشر مؤخرا عن حادثة صفع مدير مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للطالب حسن جعفر الذي لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره، لرفضه حمل لافتة تدعو للمشاركة في الانتخابات النيابية القادمة. وليست الغرابة هنا في معاقبة المدير للطالب فقد يلجأ المربي أحيانا لمعاقبة الطالب أو الطفل عند ارتكابه خطأ يستحق العقوبة شريطة أن تتناسب العقوبة مع حجم الجرم، لكن الغرابة هي حجم العقوبة ونوعها أولا، وكونها عقوبة دون جرم ثانيا، وتبرير الفعل الخاطئ باستخدام المخارج القانونية والتحايل على النصوص مما يعني الإصرار على الخطأ ثالثا..

فالحادثة كما نشرتها صحيفة الوسط تتلخص في رفض الطالب حمل لافتة تدعو للمشاركة في الانتخابات النيابية في الطابور الصباحي، إعلانا عن موقفه الرافض للمشاركة في هذه الانتخابات رغم عدم بلوغه سن المشاركة أصلا.. مما حدا بمدير المدرسة إلى أن يوجه له صفعة قوية حسب نص الخبر ثم إصدار أمر بإيقاف الطالب عن الدراسة لمدة ثلاثة أيام مع تهديد الطالب بتحويل الموضوع إلى وزارة التربية والتعليم التي حسب ما نقل الخبر قد تتخذ قرارا بفصل الطالب من الدراسة، الأمر الذي اضطر الطالب وولي أمره إلى القبول بقرار التوقيف. ويتخلل هذه الحادثة رفض المدير السماح للطالب بتقديم امتحان في مادة الرياضيات رغم تعهد الطالب بمغادرة المدرسة بعد الانتهاء من الامتحان مباشرة حتى تنتهي العقوبة.

ورغم أن القانون لم يمنع هذا الطالب أو غيره من حرية التعبير عن رأيه باستخدام الأساليب السلمية كما في المادة (٢٣) من دستور مملكة البحرين والتي تنص على أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية"، وكذلك الفقرة (أ) من المادة (١٩) والتي تنص على أن "الحرية الشخصية مكفولة وفقا للقانون"، رغم ذلك كله قام مدير المدرسة بمصادرة حق الطالب الذي كفله له الدستور فارضا عليه رأيه الشخصي، ومرغما إياه على الامتناع عن التعبير عن رأيه باستغلاله موقع السلطة.

وهنا نتساءل:

أولا: ما هو وجه المساس بسيادة المملكة في هذا الموقف علما بأن الحادثة أشارت إلى رفض الطالب رفع لافتة تدعو للمشاركة في الانتخابات وليس علما أو صورة. وحتى مع افتراضنا أن الطالب قد رفض رفع العلم أو صور القادة السياسيين في البلد فإن الحادثة لم تشر إلى الإتلاف أو رفع صور قادة بلد آخر أو علما آخر، مما يجعل الربط بين الرفض والسيادة أمرا تبريريا لا يتمتع بالمصداقية المطلوبة.

ثانيا: من الذي سمح لمدير المدرسة أو غيره أن يحرم الطالب من دخول الامتحان معرضا مستقبل الطالب للحرج لما يحمل هذا المنع من تأثيرات سلبية على المعدل النهائي للطالب.

ثالثا: أين غابت وزارة التربية والتعليم عن هذا التصرف اللامسؤول من قبل مدير المدرسة، علما بأن نفس لائحة الجزاءات التي استند عليها مدير المدرسة تؤكد ضرورة إشعار إدارة التعليم بأية عقوبة؟

رابعا: هل يمكن لنا كأولياء أمور ومربين أن نأمن ونطمئن على أبنائنا في المدارس الحكومية التي يفترض بها أن تكون أول الهيئات التي تحرص على تطبيق القانون وتنمية الحس الاستقلالي في شخصية الطالب لا سيما وأنها تحمل الصفة التربوية إلى جانب الصفة التعليمية؟ أليس حري بالمربي أن يلجأ إلى الأساليب التربوية السليمة لتقويم سلوك الطالب على افتراض خطأ السلوك في هذه الحادثة قبل اللجوء إلى تطبيق لائحة الجزاءات التي تضمنت عدة خيارات عقابية؟ أليس من المفترض على المدرسة باعتبارها مؤسسة للتربية وإنتاج الثقافة وتحرير الوعي أن تعمل على غرس وتعزيز قيم الديمقراطية المبنية على مبدأ الرأي والرأي الآخر في نفوس الطلبة بما يخدم مسيرة الإصلاح التي تشهدها المملكة بدلا من تعزيز سياسة القمع التي تبنتها أجهزة أمن الدولة في الفترة المنصرمة؟

وأخيرا: على افتراض صحة تفسير مدير المدرسة للمادة (٢٥) التي استند إليها في تبرير فعلته، يبقى السؤال الذي يفرض نفسه: هل يعقل في ظل التوجهات الإصلاحية أن يغفل القائمون على القانون تناقضا بيّنا بين بنود القوانين الفرعية وبنود الدستور الرئيسي للبلاد، مع العلم أن الحاكمية للدستو ر؟ والمفارقة أنها تأتي في يوم الاحتفال العالمي بالطفل وتتزامن مع إطلاق جمعية البحرين النسائية مشروع (كن حرا) الذي يدعو لحماية الأطفال من الاعتداء الجسمي والنفسي والعاطفي وغيره..

وختاما، لا يسعني إلا أن أؤكد على أن قوة القانون ليست بأي حال من الأحوال تكمن في قوة صياغته أو جمال عباراته وبلاغته وإنما في تفعليه وترجمته من القول إلى الفعل، وكفالته للحقوق..

آهات بحراني مكلوم

الشمس فوق جبال السُحبِ تبتهلُ ... والأرض بين بحار النور تغتسلُ

ما قيمة البدر يمحو لون مَعطفه ... وجهٌ بطلعته الأقمار تحتفلُ

تبلّج الصبحُ من عينيه و انفجرتَ ... ملاحم الفجر فوق الأرض تنتقلُ

يا فارس الضوءِ يا ابن الأفق قد عجزتْ ... عنك الحروف و تاهتْ باسمك الجملُ

أومىء إلى الجَبل الراسي على جبل ... بنظرة منك يهوي عندها الجبلُ

واسجد فخلفك تهوي الشمس ساجدة ... فيسجد المشتريُ من خلفه زحلُ

واكتب على حدق التاريخ بسملةً ... أن لا سوى الحق في الأرجاء ينسبلُ

يا وارث الحقِ من نوحٍ و فالقهَ ... بحراً و أنت له البحّار و الأملُ

يا وارث النورِ من عيسى فقد نهلتْ ... منه الشعوب فطوبى للذي نهلوا

يا وارث الرفضَ من موسى لقد نسخت ... عصاك سحراً إلى الفرعون ينسدلُ

لله درُك ما لحق من وطن ... فقد تناستْ له الأوطان و المقلُ

حلقْ من المسجد الأقصى و عد غضبا ... فالأرض من غضب المختار تكتحلُ

و امشق على هامة الطغيانِ صاعقةً ... فيهلك الكفر و الأصنام والجملُ

يا ساكن الأفقِ والأرجاءُ مظلمةٌ ... أين السبيلُ فقد تاهت بيَ السبلُ

فإن لي بلدا فيَ الأرض ضائعة ... أودى بنورسها الإرهابُ و الدجلُ

يا سيدي هاهي البحرينُ شاخصة ... أبصارها نحو حق ليس يكتملُ

فقرر الشعب ان لا ينحني ابدا ... وزانه الصدق والأخلاقُ و المثلُ

السلمُ أغنيةٌ في الأرضِ راسخةٌ ... و الشعبُ يعزفها لحناً و ينثملُ

السلمُ زنبقةٌ في القلبَ عابقةٌ ... من فيضها تزدهي الأوطانُ و الدولُ

السلمُ ثوبٌ من الأحلام تَنسجهُ ... قلوبنا في حياة دأبها العملُ

إن جردوا برلمانَ الشعبِ من عملٍ ... فقل سلاماً عليه غالهُ الأجلُ

هل نستطيعُ إذاً تغييرُ واقعنا ... يوما ودستورنا الشرعيّ مبتذل

أين الصحافةُ تروي اليومَ قصتنا ... اين المزامير للطغيان تبتهل

عهداً إلى شهداء الأرضِ قاطبةً ... عهداً لمن عُذبوا منا ومن قتلوا

عهداً لمن أُبعدوا مَن عقرَ دارهم ... عهداً لمن هاهنا بالأمسِ قد كُبلوا

فقل لمن الغوا الدستورَ انكملن ... تهزموا امة يهوي لهَا الجبل

لو كان مشروعكم فيه مطالبنا ... حقا لكان فداه القلب والمقل

فبادروا و افتحوا للشعبِ سمعكم ... بعضُ الملفات فيها ينبغي الجدل

ملفٌ من أُبحِروا من دونِ بحرنةٍ ... بطالةٌ خلفُهَا الأمراضُ تنتقلُ

غلق اكثر من ٤٠ موقعا الكترونيا

أغلقت بتلكو اكثر من اربعين موقعا إلكترونيا قبيل انتخابات المجلس الصوري، بسبب نشر بعضها آراء تدعو لمقاطعة دستور الملك والانتخابات المترتبة عليه. وشمل الحجب مواقع "منتدى البحرين"، و"منتديات البحرين"، و"مجموعة أوال الإخبارية"، ومواقع لقرى بحرينية وشبكات حوار سياسية وثقافية وخدماتية أخرى.

وصرّح أحد القائمين على منتدى الدراز بأن "إغلاق الموقع يعتبر إهانة موجهة إلى أهل الدراز كلهم وجميع البحرينيين الذين ينتظرهم الدور من قبل جهة لا تلتزم بقوانين البحرين وتعتبر نفسها بديلاً عن جهاز أمن الدولة. ولقد اتصلنا ببتلكو لنسألها عن مشروعية ما قامت به إلا أننا لم نحصل على أي جواب، ونحن الآن بصدد الكتابة إلى عظمة الملك لنشتكي الاعتداء على حقنا في التعبير عن رأينا، من دون المساس بأي شيء من الثوابت الدستورية البحرينية . وناشد القائمون على هذه المواقع جمعيات حقوق الإنسان والصحافيين والمدافعين عن الحريات العامة "الوقوف صفاً واحداً أمام هذه التصرفات العشوائية التي تعكر صفو الأجواء من دون أي مبرر قانوني". واعتبر أحد المراقبين أن إغلاق موقع الدراز بعد يوم واحد من زيارة سمو ولي العهد للمحافظة الشمالية وتفضله بزيارة الرمز الديني الشيخ عيسى قاسم بالدراز يمسّ الأسس الموضوعية للحوار التي تدعو إليها القيادة السياسية

بعض ما قالته وسائل الاعلام الدولية

في تغطيتها للمسرحية الانتخابية في البحرين قالت محطة الـ CNN الامريكية: «يسجل قرار المعارضة البحرينية بالمقاطعة السياسية للانتخابات النيابية المقبلة نقطة تحول في المواجهة بين المعارضة والنظام الحاكم.ويأتي القرار الذي اتخذته أربع جمعيات سياسية رئيسية في ظل تحول سياسي جديد، ليؤكد أن المواجهة بين الجانبين صارت تتخذ أشكالا وأنماطا تتطور حسب الظرف السياسي والمرحلة التاريخية». واضافت: «حسب البيانات الصادرة من حركة المعارضة، فإن الدوافع المباشرة لتلك المقاطعة تتمثل في إلغاء دستور البلاد وفرض آخر غير شرعي، وسلب صلاحيات المجلس المنتخب التشريعية ومنحها لمجلس الشورى المعين، وتركيز الصلاحيات السياسية في يدي الملك والسلطة التنفيذية». بينما قالت وكالة الانباء الالمانية: «لم يتبق إلا اقل من ٢٤ ساعة على الانتخابات النيابية فيما يبدو أن المعارضة لا تزال قادرة على حشد الآلاف من مناصريها رغم التعتيم الإعلامي على أنشطة مقاطعي الانتخابات التي تجري في مملكة البحرين للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود.